مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

عادل المطوع: الحكومة مطالبة بجدية تطبيق القانون

دعا مرشح الدائرة الثانية عادل المطوع الى تعزيز ثقافة الحوار والتسامح من اجل الكويت وتفويت كل انواع الكمائن والفتن الهادفة لجر الوطن الى مصير مجهول من العنف والفوضى وتغييب لغة العقل والحكمة في اعادة الحياة الى مسارها الطبيعي مسيجة بإطار القانون والعدالة والصدق في الفعل والقول، مطالبا الحكومة بجدية تطبيق القانون، وهذا هو طريق نجاح الأمم المتقدمة.

عادل المطوع

وتمنى من الحكومة القادمة تسريع عجلة التنمية وتعالوا نتعاتب في صالح الكويت والقانون لأن المعاتبة صابون للقلوب واقترح لغة الحوار العقلاني ونحتاج الى شباب مثقف لأن الثقافة دائما تصلح ما يفسده السياسيون، وحفظ الله الكويت من كل مكروه.

يستقبل أبناء الدائرة الأولى في ديوان العائلة بالدعية اليوم
كامل العوضي: على الحكومة تبني إستراتيجية وطنية للتنمية

كامل العوضي

دعا مرشح الدائرة الاولى الفريق متقاعد كامل العوضي الحكومة الى تبني استراتيجية وطنية للتنمية البشرية، موضحا ان التنمية البشرية الناجحة هي التي تجعل من الانسان منطلقا لها وهدفا لكل غاياتها وتتعامل مع الابعاد البشرية والاجتماعية التنموية باعتبارها عنصرا مهيمنا وتنظر للطاقات البشرية المادية باعتبارها شرطا من شروط النهضة التنموية ومنهجا علميا وواقعيا لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من مختلف النواحي مع التركيز على الجانب الاجتماعي بهدف احداث الترابط بين مكونات المجتمع.

وبين العوضي ان الاستراتيجية التي يجب ان ترعاها وتتبناها الحكومة خلال المرحلة المقبلة تكون من خلال الاعتماد على وضع خطط للتجديد ولخلق مناخ الاستقرار الاجتماعي اولا والنمو الاقتصادي ثانيا واعتبار المواطن عنصرا اساسيا في هذه الاستراتيجية وضرورة حتمية لأي تنمية وتطور منشود، لاسيما ان الكويت تمر اليوم بمنعطف حاسم ودقيق يقتضي رص الصفوف وتوحيد جبهة وطنية ملتحمة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وقال العوضي ان الانسان هو الثروة الحقيقية لأي امة وقدراتها تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على مجابهة متطلبات العصر والتكيف والتعامل مع اي جديد بكفاءة وفاعلية عاليتين، مشيرا الى تجربة دول جنوب شرق آسيا التي قطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله الى طاقة وميزة تنافسية كبيرة تم توجيهها الى استثمارات عالية الانتاجية ونموها يكمن في عقول ابنائها وسواعدهم، وقد كان من ثمار ذلك ان حققت اقتصادياتها معدلات متسارعة من النمو فاقت بها اكثر البلدان تقدما حتى اطلق عليها النمو الآسيوي، واصبحت مثلا يقتدي به كل من اراد ان يلحق بركب التقدم، بل عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الاخيرة استطاعت ان تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما ارجعه الخبراء الى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان.

واشار العوضي الى ان الظروف الاقتصادية العالمية على المدى المنظور تجعل من التنويع الاقتصادي مسألة اكثر الحاحا من ذي قبل، وهنا يظهر التحدي الذي يجابهه كل من القطاعين الخاص والحكومي على حد سواء من اجل دفع عجلة التنمية قدما وعدم السماح بتعثرها او تباطؤ ادائها بأي حال من الاحوال، مؤكدا ان القطاع الخاص مطالب اليوم اكثر من اي وقت مضى بأن يضاعف الجهد ويسرع الخطى ويتحلى بالثقة ويشارك مشاركة فاعلة في جميع مجالات التنمية.

من جانب آخر يستقبل العوضي أبناء الدائرة الأولى في ديوان العائلة بالدعية اليوم.

أمين الشريفي: الترشح لمجلس الأمة مهمة وطنية

قال مرشح الدائرة الرابعة امين الشريفي ان قرار ترشحه لانتخابات مجلس الامة جاء بناء على مطلب وطني، داعيا كل مواطن يستطيع ان يقدم كل ما هو مفيد للكويت ولشعب الكويت من الأحق انه يترشح لمجلس الامة لانها حقا مهمة وطنية نقدم بها السمع والطاعة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد. وتابع: أدعو كذلك جميع ابناء وطني الكويت الى المشاركة في الانتخابات وهذا العرس الديموقراطي، مذكرا بأن هناك تحديات تقف امام الحكومة المقبلة ولتجاوز الازمات السابقة من تأزيم وتأخير عجلة التنمية، مشيرا الى ضرورة ان تكون هناك منهجية التشكيل الحكومي واختيار الوزراء عن طريق الكفاءة وان استطاعت الحكومة فعل ذلك فإنها ستكون موفقة.

امين الشريفي

مشاري التركيت: الحكومة مطالبة بإقرار المشاريع الإسكانية

طالب مرشح الدائرة الأولى مشاري التركيت بإلزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية الوفاء بوعودها ومحاسبة كل المتسببين في الأزمة الإسكانية ووضع آلية لضمان سرعة إقرار المشاريع وسرعة تنفيذها.

وقال التركيت في تصريح صحافي ان الكويتيين اصبحوا مشردين في بلدهم إذ تؤثر هذه المشكلة على غالبية الشعب الكويتي، لافتا الى ان المشكلة الاسكانية باتت تمثل الهاجس الاكبر لهم.

مشاري التركيت

وأضاف التركيت ان المسؤولية تقع على المجلس المقبل لتبني تلك القضية، مشددا على ضرورة ان تعمل الحكومة على إيجاد حل لهذه القضية بشكل عاجل وسريع وتكون من أولى أولوياته.

وتابع يجب على الحكومة مراجعة نسبة البيوت الحكومية الى القسائم وتخفيض نسبة بيوت الحكومة لسرعة تسليم الارض، مطالبا بوضع قوانين لحماية المواطن من المستنفعين بآلام الشعب وإقرار قوانين لضبط اسعار العقار السكني ومساهمة الحكومة بشكل مباشر في تمويل شراء العقار السكني وفق ضوابط تمنع المتاجرة بالطلبات الإسكانية.

دعا إلى بناء اقتصاد مشرق قادر على تعزيز الاستقرار بالاستثمار المحلي والأجنبي
المضاحكة: مستقبلنا الاقتصادي مرهون بالعمل الصادق

خالد المضاحكة

طالب مرشح الدائرة الثانية خالد المضاحكة بضرورة تحقيق النهضة الشاملة للكويت عبر الدفع بمسيرة التنمية والمضي قدما بالإصلاح في كل أوجهه وتقويم النظامين الإداري والمالي، وتطبيق القوانين ومحاربة الفساد، مشيرا الى ان الكويت بحاجة الى تكاتف الجهود المخلصة والعمل لبناء مستقبل مشرق للكويت يصنعه أبناؤها بأيديهم يزين صورته الاستقرار السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية والتنمية الحقيقية بعيدا عن سلبيات كبيرة عانت منها البلاد خلال الفترة الماضية.

وقال المضاحكة في تصريح صحافي ان طريق النهوض والرقي بالكويت يقوم على ترسيخ دعائم الديموقراطية الحقة وتوجيه دفة الطرح السياسي لمركز التقاء السلطتين من أجل التعاون البناء بعيدا عن طروحات تعمق فوضى الديموقراطية وتفرغها من محتواها، مجددا الدعوة الى العمل لبناء اقتصاد مشرق ومنتعش قادر على تعزيز الاستقرار الاقتصادي بالاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية وإيجاد قوانين وتشريعات تواكب الانفتاح الاقتصادي العالمي وإبعاد النظرة الضيقة التي تسعى للإبقاء على الاقتصاد الكويتي منكمشا غير متفاعل مع العالم.

واضاف المضاحكة ان التنمية في البلاد تعيش سباتا عميقا، على الرغم من المليارات الـ 37 من الدنانير التي رصدت لها في غضون 4 سنوات، متسائلا عما انجز بعد مضي ثلاثة ارباع المدة المقررة من الخطة التنموية، في ظل عدم وجود شيء على ارض الواقع، مطالبا الحكومة بالشفافية في الكشف عن قنوات الصرف لما صرف من المليارات سابقة الذكر لاسيما ان اي محاولة للالتفاف على هذا ستزيد من تعميق الأزمة السياسية في الكويت. وأوضح المضاحكة ان أبسط قواعد علم الاقتصاد كانت تستدعي ان تبادر الحكومة في تدشين المشاريع الكبرى المتوقفة منذ وقت طويل لتحريك دورة رأس المال في البلاد وضخ المزيد من السيولة وهو الأمر الذي سيتكفل بإخراج البلاد من أزمتها وانعاش الاقتصاد الوطني وإعادته الى المنحنى الصعودي من جديد، داعيا الحكومة المقبلة الى تبني خطة إنقاذ عاجلة تتجاوز حدود قانون الاستقرار المالي وتركز على زيادة الانفاق الرأسمالي وإطلاق مارد المشروعات الاقتصادية والتنموية العملاقة، وفي مقدمتها تلك التي أوقفت بلا مبررات مثل جسر ومدينة الصبية، ومستشفى جابر، والمصفاة الرابعة، ووضع برنامج ضخم لتطوير موانئ الكويت التجارية، وتفعيل المناطق الحرة، وإنشاء مطار جديد يلبي احتياجات الكويت في المرحلة المقبلة وينافس المطارات في الدول الخليجية المجاورة، خصوصا في ظل التحذيرات المتواترة من المخاطر التي تهدد المطار القديم في ظل الزحف العمراني حوله بشكل يهدد سلامة الطائرات وحركة الملاحة.

عيد العتيبي: الحكمة والتروي سبيلنا للخروج من الأزمات التي تعيشها البلاد

طالب مرشح الدائرة الخامسة عيد العتيبي بمعالجة الأمور بالحكمة والتروي بعيدا عن التشنج الذي يجر البلاد إلى منعطف لا نرتضيه، مؤكدا أن الحكمة هي المخرج المناسب والحل الأمثل للخروج من عنق الزجاجة.

وبين العتيبي ان الأزمة التي نعيشها الآن قسمت الشعب الكويتي الى مؤيد يرى المشاركة في الانتخابات واجبا وطنيا جاء تلبية لرغبة صاحب السمو الأمير، ومعارض له اعتباراته التي يراها متسقة مع آرائه.

عيد العتيبي

ودعا العتيبي الى احتواء المشكلة وعدم التوسع في مساراتها والتريث حتى تجرى الانتخابات وتاليا يكون الحكم على اداء نواب الامة فإن اصابوا نمتدح خطواتهم وان اخفقوا لن نجاملهم تحت أي ظرف.

واضاف ان الكويت بحاجة الى نقلة نوعية في آلية التعامل مع المشكلات المزمنة التي ظلت عالقة ولم تجد الحكومات لها حلا وبات ضروريا الشروع في مرحلة التنمية المعطلة منذ سنوات، مؤكدا على أن أي تنمية لن تشق طريقها ان لم تمتزج بالاستقرار السياسي والرؤى الثاقبة التي يجب ان يعكف على اعدادها استشاريون يمتلكون الخبرة والحماسة.

ورأى العتيبي ان اي انجاز لن يتحقق ان لم يتكئ على ركيزة التآلف الاجتماعي وانه لن يكتب له النجاح إذا خضع للأهواء الشخصية والمحاباة والنظرة الضيقة المبنية على مصالح آنية.

الإبراهيم لإنشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية على المؤسسات

أكد مرشح الدائرة الثالثة د.عادل الابراهيم على أهمية الدور الذي يقوم به المراقبون الماليون بوزارة المالية في الحفاظ على المال العام عن طريق التدقيق من ان أوجه الصرف المالي تستخدم وفقا لما هو مخصص له.

واشار ان القرار رقم 31 لسنة 1978 والقرارات اللاحقة الخاصة حددت تبعية المراقبين الماليين الى وزارة المالية الامر الذي يؤدي الى نوع من التداخل في أعمال الرقابة المالية والتي يطمح الجميع ان تكون ذات مصداقية وكفاءة عالية، موضحا أنه على الرغم من هذا الدور المميز الا أن تبعيتهم لوزارة المالية وفقا لذلك القرار قد يعرضهم الى ضغوط ادارية وسياسية تؤدي الى التجاوز عن العديد من اوجه الانحراف في اوجه الصرف والالتزام بقواعد تنفيذ الميزانية مما يتطلب معه ضرورة استقلالية الرقابة المالية عن وزارة المالية. وأوضح د.الابراهيم الى اهمية انشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية على المؤسسات الحكومية داخليا وخارجيا كافة حتى يستطيع المراقبون الماليون العمل بحرية بعيدا عن أي ضغوطات حفاظا على المال العام.

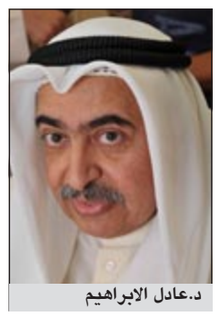
د.عادل الابراهيم

وبين ان الوضع الحالي للرقابة المالية يشوبه بعض القصور نظرا لعدم شمولية الرقابة المالية لعدد من الجهات الحكومية وحث وزارة المالية على القيام بدورها بحكم مسؤولياتها حاليا إن كانت حريصة على المال العام بغض النظر عن اية مبررات قد توجد تجاه ذلك.

بوشهري: المجلس المقبل يحتاج نواباً يحققون تطلعات الشعب

م. جنان بوشهري

أكدت مرشحة الدائرة الأولى جنان بوشهري أن الكويت في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها تحتاج إلى صوت الحكمة للعبور بها الى مستقبل أكثر ازدهارا ورحابة، مشددة في تصريح لها على أهمية تفعيل دور المواطنة للخروج من دوامة الأزمات والفرقة.

ودعت بوشهري في هذا الصدد جميع الأطراف الى تغليب المصلحة العامة، وابعاد حالة الاحتقان السياسي، التي كانت وراء تأخر النهضة المنتظرة.

ودعت بوشهري الناخبين الى المشاركة في الانتخابات واختيار القادرين على إيصال طموحات المواطنين وعرضها في قاعة مجلس الأمة، والقيام بالتعبير الصادق عن أماني وطموحات المواطنين، فمجلس الأمة المقبل في حاجة لنواب قادرين على التعبير عن تطلعات الشعب الكويتي والنظر لمصالحه وفقا لأجندة عمل واضحة المعالم، وبعيدا عن تعطيل مصالح الناس أو تحقيق مصالح ضيقة على حساب مصلحة الوطن.

مشيرة الى ان المسؤولية الآن تقع على عاتق الناخبين الذين يجب ان يحسنوا الاختيار فهم الآن مطالبون بالتغيير وإعطاء الفرصة للوجوه الجديدة بعد أن أضاعت الأزمات المتلاحقة للقوى السياسية الكثير من الفرص على البلاد.

وقالت بوشهري في ختام تصريحها، انها تعول كثيرا على وعي الناخبين في إيصال تركيبة متجانسة قادرة على تحقيق إنجازات ملموسة، وإعادة وضع البلاد على طريق التنمية مرة أخرى.

الشواف: تجنيس أبناء الكويتيات والأرامل والمطلقات والأسرى والكفاءات ضرورة ملحة

طالب مرشح الدائرة الخامسة منصور الشواف الحكومة باعلان أسماء غير محددي الجنسية المستحقين للتجنيس من خلال الوسائل الرسمية، مشيرا الى ان الحكومة اعلنت في اكثر من مناسبة ومن خلال الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع البدون باستحقاق مجموعة تصل الى 32 الف شخص للجنسية.

وقال الشواف في تصريح صحافي امس، ان اعلان الجهاز احقية هذا العدد للجنسية دون البدء باجراءات منحهم الجنسية هو امر مستغرب، متسائلا مادامت الحكومة اعترفت بحقهم في الحصول على الجنسية فلماذا الممطالة في منحهم هذا الحق؟

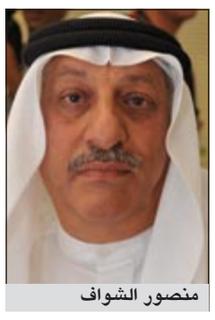
منصور الشواف

وأضاف ان قيام الجهات الرسمية باعلان اسماء المستحقين من البدون للجنسية بشكل واضح وصريح يمنع استغلال هؤلاء الاشخاص والتلاعب بهم من قبل البعض سواء من القوى السياسية او المرشحين او غيرهم وضمان عدم الزج بهم في الشارع لاحداث الفوضى وإثارة الفتنة، مشيرا الى ان حصولهم على حقوقهم في التجنيس سيحول دون استغلالهم.

وشدد على ضرورة توفير متطلبات الحياة الكريمة للبدون لحين حصولهم على الجنسية والاستفادة منهم بتوظيفهم في القطاعين الخاص والعام بدلا من جلب العمالة الوافدة من الخارج، مؤكدا على اهمية وضع جدول زمني واضح ومحدد لعملية التجنيس للانتهاء من هذا الملف بشكل جذري.

ولفت الى ان الحكومة مطالبة كذلك بإيجاد حل انساني وعادل لمشكلة من يثبت عدم استحقاقهم للجنسية وذلك بمنحهم الاقامة بعد تعديل اوضاعهم، منوها الى ان وضع الحلول لهذه المشكلة اصبح ضرورة ملحة للحفاظ على امن الوطن وسلامته.

كما طالب الشواف الحكومة بتجنيس ابناء الكويتيات والارامل والمطلقات وأبناء الاسرى والشهداء الذين شاركوا في جميع الحروب وذلك بعد التأكد من عدم وجود قيود امنية عليهم، موضحا ان اغلب الدول تمنح الجنسية لابناء المواطنة.

وأشار الى اهمية قيام الدولة بمنح الجنسية للمتفوقين علميا في الجامعات والمتميزين من الاطباء والمهندسين وذلك للاستفادة منهم واثراء المجتمع بخبراتهم، مشترطا ان يتم هذا الامر وفق معايير واضحة تضمن سلامة اجراءات التجنيس بحيث تكون مصلحة البلد فوق كل الاعتبارات.

مهاوش يطالب ببناء مدينة لكبار السن وإلغاء دور الرعاية

فالح مهاوش

أكد مرشح الدائرة الخامسة فالح مهاوش ان صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد يولي اهتماما كبيرا لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة بجميع شرائحها، مشيرا إلى انه لا يألو جهدا في توفير الدعم لهم حيث ان سموه أعطى تعليماته السامية للسلطة التنفيذية بالعمل على توفير جميع احتياجات هذه الشريحة التي تزيد على 50 ألف مواطن ومواطنة وتوفير الدعم الفني والمادي والاحتياجات الطبية لهم.

وأضاف مهاوش أن الخطوات السامية التي يتبناها صاحب السمو تشجعنا على المضي قدما في التعاون والمثابرة لتقديم كل غال ونفيس لأبنائنا من ذوي الاحتياجات الخاصة لما في ذلك من واجب وطني دون النظر لأي مردود أو تكسبات من وراء هذه القضية، مشددا على ضرورة إنصاف هذه الشريحة الكبيرة وإعطائها حقوقها، في ظل وجود هيئة لهم من الممكن أن ترعاهم وترعى حقوقهم لو عملت بطريقة صحيحة وإستراتيجية محددة المعالم بعيدا عن السجالات التي تدور في الساحة، مطالبا بإعطاء الهيئة احتياجاتها من مبنى مناسب لذوي الاحتياجات الخاصة كمقر مؤقت وتوفير عمالة مدربة للتعامل مع هذه الفئة وأطباء متخصصين وغيرها من أمور من شأنها أن ترتقي بالخدمات التي تقدم لهذه الفئة 0 وأشار إلى أهمية عمل مستشفيات متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء نواد وأماكن ترفيهية لهم تتناسب مع ما لديهم من إعاقات، مطالبا بأن تكون المدارس الخاصة بهم على أحدث الطرز العالمية وأن تهتم الدولة ببناء صروح علمية بها تماشيا مع آخر ما وصل إليه العلم من تكنولوجيا، فالتعليم هو التحدي الحقيقي لهم ولذلك فالكثيرون منهم تميزوا واستحقوا الابتعاث للخارج لإكمال دراستهم العليا.

وقال مهاوش ان القانون رقم 8 لسنة 2010 قد عرف الشخص ذا الإعاقة بأنه: «كل من يعاني اعتلالات دائمة كلية أو جزئية، تؤدي الى قصور في قدراته البدنية او العقلية او الحسية، قد تمنعه من تأمين مستلزمات حياته او المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين»، مشيرا إلى أن هذا القانون قد أعطى حقوقا لذوي الاحتياجات تساعدهم على ممارسة حياتهم بطريقة أفضل، حيث أعطاهم أولوية في الرعاية السكنية كما أعطاهم العديد من الامتيازات، منتقدا تأخر صرف مستحقات الكثيرين من هذه الفئة مطالبا بزيادة عدد الموظفين بهيئة ذوي الإعاقة لتيسير العمل وانجازه في الوقت المناسب. مشددا على تنفيذ القانون خاصة أنه ينصف ذوي الاحتياجات ويمنحهم حقوقهم المطلوبة، لافتا الى أنه لم يطبق حتى الآن سوى 20٪ من بنوده تقريبا.

جمعية ضاحية صباح الناصر التعاونية

تنويه

ورد سهواً في إعلان الجمعية الخاص بفتح باب الترشيح الذي نشر في جريدة «الانباء» يوم الثلاثاء ٢٠١٢/١١/٦ العدد رقم ١٣١٧٣ حيث ورد سهواً بالإعلان في التاريخ المنشور أن فتح باب الترشيح اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١١/٦ الى يوم الاثنين ٢٠١٢/١٢/٣.

والصحيح لمدة ٣٠ يوماً
يبدأ من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١١/٦
حتى يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١٢/٥